كلية الحقوق
قسم قانون المرافعات

# مسئولية المدافع عن الخصم مدنياً أمام القضاء

## رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى القانون

مقدمة من الباحث

**إبراهيم كمال محمد إسماعيل دويدار**

مُدرس مُساعد بقسم قانون المرافعات
كلية الشرطة

**لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:**

**الأستاذ الدكتور/ سيد أحمد محمود — مشرفًا ورئيسًا**

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق "سابقًا" - جامعة عين شمس

**الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو زيد — عضوًا**

أستاذ القانون المدنى - كلية الحقوق جامعة عين شمس

**الأستاذ الدكتور/ عاطف عبدالحميد حسن — مشرفًا وعضوًا**

أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق "سابقًا" - جامعة عين شمس

**الأستاذ الدكتور/ الأنصارى حسن النيدانى — عضوًا**

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات - كلية الحقوق جامعة بنها

٢٠١٩م

كلية الحقوق
قسم قانون المرافعات

# صفحة العنوان

**اسم الباحث**: إبراهيم كمال محمد إسماعيل دويدار

**اسم الرسالة**: مسئولية المدافع عن الخصم مدنياً أمام القضاء

**الدرجة العلمية**: الدكتوراه

**القسم التابع له**: قانون المرافعات

**الكلية**: الحقوق

**الجامعة**: عين شمس

**سنة التخرج**:

**سنة المنح**:

كلية الحقوق
قسم قانون المرافعات

# مسئولية المدافع عن الخصم مدنياً أمام القضاء

## رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى القانون

مقدمة من الباحث
إبراهيم كمال محمد إسماعيل دويدار
مُدرس مُساعد بقسم قانون المرافعات
كلية الشرطة

**لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:**

**الأستاذ الدكتور/ سيد أحمد محمود** — **مشرفًا ورئيسًا**
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق "سابقًا" - جامعة عين شمس

**الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو زيد** — **عضـــوًا**
أستاذ القانون المدنى - كلية الحقوق جامعة عين شمس

**الأستاذ الدكتور/ عاطف عبدالحميد حسن** — **مشرفًا وعضـــوًا**
أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق "سابقًا" - جامعة عين شمس

**الأستاذ الدكتور/ الأنصارى حسن النيدانى** — **عضـــوًا**
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات - كلية الحقوق جامعة بنها

ختم الإجازة — الدراسات العُليا — بتاريخ / /
موافقة مجلس الكلية — أُجيزت الرسالة — موافقة مجلس الجامعة

**٢٠١٩م**

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ (٣٣) وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾

صدق الله العظيم

سورة القصص الآيات (٣٣-٣٤)

# إهداء

**إلى نهرى العطاء والخير** . . أمى الحبيبة وأبى القدوة والمثالية والشعلة التى أنارت لى الطريق . .

**إلى قرة عينى .. زوجتى الفاضلة**..

رفيقة العمر والكفاح. . التى كان صبرها مداداً لهذه السطور . .

تقديرا للتضحية . . وإجلالاً للوفاء . .

**أبنى العزيز.... زين**

كلى أمل فى أن يتسلم الشعلة من يدىَّ، ليُكمل فى شعاع من ضيائها طريق المستقبل والحياة . .

**إلى قلبى .. أشقائى وشقيقاتى**

داعيا الله أن يحييهم دوما ، ويُزيدهم رزقا ، ويُثريهم إيماناً وسلاماً

إلى **وطنى .. مصر** التى فى خاطرى وفى دمى

إلى **أبطال وشهداء الشرطة**

و الجنود الذين يبيتون يحرسون فى سبيل الله

الباحث،،،

# شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر على ما أنعمت به علينا دون سائر عبادك من جزيل النعم وعظيم العون سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً .. أما وقد شارفت قافلة الرسالة على الوصول بنا إلى بر الأمان والاطمئنان لجنى ثمار هذه المسيرة العلمية فإن واجبى أن أشكر كل من ساهم بإغنائى بكلمة قالها أو ملاحظة أبداها أو بالمصدر الأغنى فى قيمته العلمية أو من فتح أمامى الآفاق بفكرة قيمة، فبعد فضل الله تعالى يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى العالم الجليل:

## السيد الاستاذ الدكتور/ سيد أحمد محمود

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق "سابقاً"
جامعة عين شمس

الذى أُدين له عرفاناً وأفيض احتراماً لما أحاط به الباحث من حسن الإرشاد والتوجيه وجزيل العطاء، ولما منحه من وقت وجهد وسعة صدر وفكر وعلم ولإضافاته العلمية البناءة ومساعداته المستمرة للباحث، فزرع فى عقلى نبتاً علمياً متواصلاً كانت هذه الدراسة أجمل ثمراته، وبتواضع العلماء شرفنى بالموافقة على الإشراف على هذه الدراسة.

كما يتقدم الباحث بعظيم الامتنان والشكر إلى العالم الجليل:

## السيد الأستاذ الدكتور/ عاطف عبدالحميد حسن

أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق "سابقاً"
جامعة عين شمس

لتكرم سيادته بالإشراف على الرسالة، فأفاض عليها قيمة لا مثيل لها مما له من علو المقام وغزير العلم، ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أشكر سيادته على سعة صدره طيلة فترة البحث فله منى كل التقدير والإحترام.

ويتقدم الباحث بكل الشكر والتقدير إلى العالمين الجليلين:

## السيد الأستاذ الدكتور/ محمد محمد ابو زيد

### أستاذ القانون المدنى

### بكلية الحقوق جامعة عين شمس

فله كل التقدير على قبوله المشاركة فى مناقشة هذه الدراسة.. فزرع بداخلنا بشخصيته السمحة بُعداً إنسانياً عظيماً فى أعمالنا المهنية.

## والسيد الأستاذ الدكتور/ الأنصارى حسن النيدانى

### أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات

### بكلية الحقوق جامعة بنها

فله منى كل الشكر على تفضله بالموافقة على المشاركة فى مناقشة هذه الدراسة لما يتميز به من أستاذية حانية وشخصية غنية.

لا يسعنى إلا أن أتوجه بكل مشاعر الحب والعرفان بالجميل إلى من تعجز كل الكلمات عن أن توفيهم حقهم، إلى من طوقوا العنق بالدين الكبير الذى يصعب على الوفاء به، إلى من قدموا الجهد العظيم طيلة أيام حياتهم، إلى من شملونى بدعواتهم ورضاهم يسر لى عملى حتى وصلت إلى هذه المرحلة.. إلى من كان عطاؤهم من القلب وأخذوا بيدى ووصانى الله بهم خيرا.. إلى والدى والدتى.

﴿ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ٤ ﴾

سورة الجمعة: الآية (٤)

الباحث،،

# المقـدمـة

## المُقـــدمة

لقد أصبحت موضوعات المسئولية المدنية تكتسب أهمية بالغـــة جـــدًا، جعلتها تستقطب رجال الفكر عامة والقانون خاصةً، لما لها من أثر فى تنظيم علاقة الأفراد فيما بينهم، بل إن تطور تلك المعاملات والعلاقات الذى عرفته البشرية دفع بالمسئولية القانونية بنوعيها الجنائى والمدنى إلى أن تحتل مركز الصدارة فى القانون، ولعل السر فى ذلك هو أن مناط وجود الإنسان على هذه الأرض أصلاً هو المسئولية، كما قال المولى عزوجل ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَـــةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْـــفَقْنَ مِنْهَـــا وَحَمَلَهَـــا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً ﴾[1]، وهى الأمانة التى عجزت عـــن حملهـــا السماوات والأرض والجبال وحملها الإنسان الذى وصف بأنه كـــان ظلومًـــا جهولاً.

ولاشك فى تربع موضوعات المسئولية المدنية بصفة عامة علـــى قمـــة الموضوعات الجديرة بشغل أذهان الباحثين وبجذب أنظارهم، لما لهـــا مـــن طابع يلمس أثره من له احتكاك بالمجتمع.

وللمسئولية المدنية أهمية وحساسية خاصة عندما تتعلق بمهنى يمـــارس مهنة حره. ومن هذه المهن – بالطبع – مهنة المحاماة التى تســـتمد طابعهـــا الخاص من القواعد المهنية التى تحددها قوانين المحاماة والتى تحدث انعكاساً على مسئولية المحامين فى دائرة القانون المدنى.

ولقد أدى وجود سُلطة قضائية، إلى ضرورة وجود أشـــخاص يتولـــون عرض مظالم المُتظلمين وحججهم أمامها، لأن الشخص العادى قد يعجز عن إبداء الحجج التى يستند إليها فى سبيل الوصول إلى حقه أو قد يعجـــز عـــن معرفة قوة دلالتها، فيحتاج إلى خبير "مدافع" ليتولى القيام بذلك نيابة عنه، لأن الأحكام التى يصدرها القضاة تبنىَ فى أساسها على الحجج التى تقدم لهم.

(١) سورة الأحزاب: الآية رقم ﴿٧٢﴾.